

البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر (19)

حياة سيدي صالح¹

تمهيد:

برز الاهتمام البرلماني الفرنسي بالجزائر منذ الفترات الأولى للاحتلال وتحديدًا بعد ثلاث سنوات من الغزو، حيث أخذت الأمور في التأزم، مع ازدياد شكاوى الكولون تجاه تعسف القادة العسكريين وخدمة مصالحهم الذاتية¹، وكذا استمرار الجزائريين في مقاومتهم بأساليب مختلفة بما فيها الأسلوب السلمي عن طريق العرائض والاحتجاجات. وقد دفع هذا الوضع بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك في عدّة مناسبات لإيجاد السبل والطرق الكفيلة بحلّ هذه المشاكل والقضايا بما يخدم مصالح الاحتلال ويحافظ على المستعمرة.

وقد عرفت فترة الحكم العسكري إرسال عدّة لجان لتقصي الحقائق، حول حقيقة ما يحدث في الجزائر، تمثلت خاصة في اللجنة الإفريقية، وزيارتي نابليون الأولى في 1860 والثانية 1865، ثم لجنتي التحقيق الزراعية بعد الجائحة التي أصابت الجزائر خلال سنوات 1867 و 1868 و 1869، وعرفت فترة الحكم المدني هي الأخرى قدوم عدّة لجان كانت أهمها لجنة جول فيري التي اشتهرت بلجنة 18.

لقد حاولت من خلال هذا العمل أن أسلط الضوء على حقيقة هذا النشاط وسعيت لأجل الوقوف عند الأهداف الحقيقية وراء اهتمام الحكومات الفرنسية خلال القرن التاسع عشر بإرسال هذه اللجان، وأردت توضيح دور الكولون في الضغط على هذه اللجان من خلال استعماهم مختلف الوسائل خاصة منها نوابهم داخل البرلمان، سعياً منهم إلى الحفاظ على مصالحهم.

1- باحثة قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر

فما هي أهم هذه اللجان البرلمانية خلال الفترتين العسكرية والمدنية ؟ وما النتائج التي تحققت لها ؟ وكيف كانت مواقفها تجاه قضايا الجزائريين (الأهالي) ؟؟ وأخيرا ما موقف الجزائريين تجاهها ؟؟.

1 النشاط البرلماني خلال فترة الحكم العسكري و نتائجه :

- اللجنة الإفريقية:

هي لجنة تحقيق مهمتها معاينة الوضع في الجزائر، وتقديم تقرير يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر، وقد تلخصت أسباب تكوين هذه اللجنة في مناقشة البرلمان الميزانية الخاصة بمواصلة الحرب في الجزائر، إضافة إلى الشكاوي التي كان يقدمها بعض الجزائريين المنفيين أمثال حمدان خوجة ضد تعسف الإدارة الفرنسية ، وضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا لتحديد موقفها من الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر²، خاصة بريطانيا التي عبّرت منذ الوهلة الأولى عن رفضها للاحتلال ، وطالبت من فرنسا ضرورة توضيح نواياها من تواجدها بالجزائر، ولم يكن موقف بريطانيا هذا بدافع حماية الجزائر بقدر ما كان طمعا في الاستفادة من الامتيازات خاصة و أن هذه المرحلة كانت تشهد صراع الدول الأوربية حول الأسواق الخارجية كنتيجة للنهضة والثورة الصناعية.

على ضوء تقرير قدّمه وزير الحربية المارشال "سولت" (Soult) في 7 جويلية 1833 ، وافق "لويس فيليب" على تكوين لجنة أصبحت تعرف باللجنة الإفريقية **Commission Africaine** وكان هدفها المعلن جمع معلومات عن حالة الجزائر، وتصور مستقبلها، وإيجاد حلول لمشاكلها³.

شرعت هذه اللجنة في أعمالها بمجرد وصولها في 2 سبتمبر 1833 برئاسة الجنرال بوني (Bonnet) وبمساعدة الكاتب بيسكاتوري (Piscatory)، وإنطلقت في أعمالها في 3 سبتمبر 1833 وانتهت اللجنة بعد دراستها طريقة التعامل مع الجزائريين إلى أنّ العرب لن يأخذوا عادات الأوربيين ولا تقاليدهم ولا حاجاتهم، وأنّهم لن يختلطوا بهم أبدا، كما أوصت بالتعامل مع بعض الحضر من الجزائريين الذين يرضون بالبقاء في المدن المحتلة .

تشكلت في 12 ديسمبر 1833 لجنة جديدة بعد أن عادت الأولى في 9 نوفمبر 1833، (Decazes) وكانت هذه اللجنة تتألف من تسعة عشر (19) شخصا، يرأسها الدوق "ديكازيس" عضو مجلس الشيوخ برفقة ثمانية من أعضاء اللجنة الأولى، إضافة إلى أحد عشر (11) عضوا، . وبعد ست وخمسين (56) جلسة أوصت اللجنة بجعل الجزائر كلّها⁴ منهم العسكريين و المدنيين

أملاكاً فرنسية، والسماح لجميع الأجناس دون تمييز بالاستيطان بها، مع إعطاء الأولوية للمزارعين و أصحاب الحرف .

- زيارتا نابليون 1860-1865

سياسة الإمبراطورية II بزعامة نابليون الثالث لم تكن ترمي إلى خدمة مصالح الجزائريين. وإنما الهدف منها هو خدمة مصالح فرنسا، وقد وضع ذلك الإمبراطور في رسالته إلى ماكماهون، والتي أبرز من خلالها أهدافه الحقيقية من محاولة استمالة الجزائريين، وأنها لتقوية مركز فرنسا، وتوفير الأمن والسلام للجيش الفرنسي (الثروات)، وتدعيمه بالجنود الجزائريين الذين جرّبت فرنسا شجاعتهم في حروبها بالقرم وإيطاليا والصين والمكسيك، وخدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق استثمار ثروات الجزائر المحلية التي سينتج عنها "تأسيس حركة تجارية عظيمة لصالح فرنسا".

أما هدفه من الاهتمام بالزوايا، فليس لغرض تطوير التعليم العربي الإسلامي وإنما إيجاد طبقة من "المخبرين والجواسيس"، تعتمد عليهم فرنسا في فرض رقابتها السياسية، والحيولة دون قيام ثورات ضدها، و يكون منطلقها تلك الزوايا⁵. وقد اتضحت هذه السياسة جلية من خلال مواقفه خلال المجاعة التي أصابت الجزائر في الستينات من القرن 19، ومنها مسألة تنصير الأطفال الجزائريين، وإقامة القرى الخاصة بهم، وكذا غرضه النظر عن سياسة نهب ممتلكات وأراضي الجزائريين من قبل الكولون، ثم قانون السينانوس كونسلت (14 جويلية 1865) الذي يمنح فيه الجنسية لليهود دون اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية لهم ، في حين يشترط على القليل من الجزائريين الذين سمح لهم بالتجنس ضرورة التخلي عن الأحوال الشخصية .

أصدر نابليون الثالث في 24 جوان 1858 قرار تكوين وزارة الجزائر والمستعمرات⁶، وقد ساهمت هذه السياسة في مضاعفة المستوطنين لنشاطهم الاستيطاني على حساب ممتلكات الجزائريين، وكان لذلك آثار سلبية، حيث ازداد عدد الشكاوي من قبل الجزائريين، وحتى من القادة العسكريين الذين كانوا يتخوفون من ازدياد وتيرة المقاومات. وفي 17 سبتمبر 1860 نزل نابليون III والإمبراطورة "أوجيني" (Eugénie) زوجته بميناء الجزائر في زيارة أولى للجزائر⁷. بعد إقناعه من العديد من المستشارين أمثال "إسماعيل عريان" (Ismail Urbain)⁸، وكانت هذه الزيارة بعد الأزمة الاقتصادية لسنوات 1858-1860 التي أدّت إلى تراجع عجلة التطور داخل المستعمرة، وكذا بروز الأوبئة وبالأخص الكوليرا⁹. وقد دعا خلال هذه الزيارة إلى ضرورة تشجيع الاستيطان الرأسمالي

الكبير¹⁰ على الاستيطان الصغير المدعم من قبل الدولة، وأوصى بمزج المصالح الفرنسية والأنديجينية، وقد أثارت هذه السياسة معارضة شديدة من قبل المستوطنين¹¹.

والملاحظ من هذا أن نابليون الثالث ركز في زيارة الجزائر على الوقوف عند أسباب الأزمة الاقتصادية التي أثرت على فرنسا، وأراد بذلك إيجاد الحلول لها، ولم تكن الزيارة بدافع الوقوف على واقع الجزائريين (الأهالي). وفي 26 نوفمبر 1860 ألغى نابليون وزارة الجزائر والمستعمرات، وأعاد تكوين الحكومة العامة بقيادة بيلسي (Maréchal Pélissier)، وكانت أسباب هذا الإجراء حسب مذكره آجيرون استمرار الثورات في الأوراس 1859، والحصنة 1860، التي كانت دوافعها مختلف الإجراء القمعية، من نزع للملكية وتفكيك للقضاء الإسلامي، وكان المستوطنون يتهمون الضباط بإثارة هذه الثورات¹²، وفي 6 فيفري 1863 أعلن نابليون الثالث من خلال رسالة للحاكم العام بيلسي (Pélissier) عن سياسته الجديدة ومن أهم ما جاء فيها "الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام، لكن مملكة عربية، والأهالي مثل الكولون لهم نفس الحقوق في الحماية، وأنا إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين"¹³.

« L'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais un royaume arabe. Les indigènes ont comme les colons un droit égal à une protection, et je suis aussi bien L'empereur des arabes que l'empereur des français »

والرسالة التي وجهها نابليون III للمارشال بيلسي كانت بإيجاء من مجموعة من الضباط والمنظرين، مثل المحافظ "فريدريك لكروا" (Frederic la croix)، ومستشار الحكومة "إسماعيل عربان" (Ismail Urbain)، الذين أفتعوه بخطر سياسة الاستيطان الريفي مصرحين بقولهم :

"...إنّ فلاح الجزائر الحقيقي هو ابن البلاد، وتنمية خيرات البلاد لا يمكن أن تتم إلا بإشتراك العرب والأوربيين تحت إشراف الحكومة المحلية"، وبذلك اشتدت قبضة العسكريين على الجزائر من جديد، كما اشتد استياء المستوطنين.

قام نابليون III بزيارة الجزائر للمرة الثانية دامت من 3 ماي إلى 7 جوان 1865¹⁴، وصفت بالأطول، رافقه خلالها إسماعيل عربان¹⁵، وقد استقبل من قبل ماكماهون والكولون ببرودة وشك. وبعد عودته إلى فرنسا وضع تعليماته وملاحظاته في رسالة تضمنت السياسة الفرنسية في الجزائر، ووجهها إلى المارشال "ماكماهون" وذلك في 20 جوان 1865، وقد تضمنت 88 صفحة، وجاء فيها خاصة ضرورة إعادة تنظيم قبائل المخزن، وإنشاء مدرسة عليا لانتخاب المسلمين، مع إعادة

تنظيم المدارس ، وتطوير المدارس من الدرجة الأولى، والملاحظ أن الرسالة تزامنت مع وجود الأمير عبد القادر في فرنسا¹⁶.

أشار نابليون الثالث في هذه الرسالة أنّ: "طبق في الجزائر أكثر من 15 نظاما، لم ينتج عنها سوى الغموض"¹⁷ معبرا بذلك عن استيائه مما آلت إليه أوضاع الجزائر خاصة ما لمسه خلال زيارته من صراع بين العسكريين والمستوطنين ، وقد أكد لذلك من خلال الرسالة أنّ: "هذا البلد هو في الوقت نفسه مملكة عربية، مستوطنة أوربية، وقاعدة فرنسية"¹⁸.

« Ce pays est à la fois un royaume arabe, une colonie européenne et un camp Français ».

أراد من خلال هذا التصريح طمأنة الكولون والعرب، وبذلك محاولة التوفيق بينهما بما يخدم مصالح فرنسا طبعاً.

- لجنتا التحقيق الزراعية لوهون 1868 و راندون 1869 :

من بين أهم لجان التحقيق التي شهدتها الجزائر خلال فترة الحكم العسكري لجنتي التحقيق المعروفة بلجنة الكونت لوهون ولجنة المارشال "راندون"، اللتان تكونتا عقب المجاعة التي أصابت الجزائر، والتي تضرّر منها الجزائريين (الأهالي) ولم تمس الأوربيين الكولون.

عرفت الجزائر في الستينات 1866 إلى 1868 ظروفًا خاصة بسبب المجاعات والنكبات المختلفة¹⁹، ففي 1866 أعلن الإمبراطور على فتح تحقيق زراعي، وكانت المجاعة التي أصابت الأهالي تعبر عن تدهور الوضع الاقتصادي

تألفت لجنة التحقيق الخاصة بدراسة مشاكل المجاعة في 29 أبريل و بقيت إلى 15 جويلية 1868²⁰، وذلك لأجل إيجاد حلول للوضع، و ترأسها "الكونت لوهون" (Le comte le Hon) تحولت هذه اللجنة في الولايات الثلاث (الجزائر و وهران و قسنطينة) . وقد ركزت في استجواباتها على الجانب الزراعي واستهدفت المناطق المدنية، ولم تستمع تقريبا للمسلمين إلاّ البعض منهم²¹.

والملاحظ أنّ لجنة لوهون لم تغامر في المناطق العسكرية حيث المجاعة والفقر، وتركز التحقيق مع الكولون وفي مناطق الحكم المدني حيث عدد الأهالي قليل، وقد اعترف الكولون أنّ هذه الأزمة

كانت بالنسبة لهم مربحة، والملفت للانتباه أيضا أنّ الأراضي تعرضت خلال هذه الفترة لنفس الظروف المناخية.

أراد نابليون III من خلال هذه اللجنة تهدئة الأوضاع وإزالة المخاوف، لذلك عين على رأسها أحد المقربين لديه، الذي خضع لآراء المستوطنين الذين كانوا ضد الحكم العسكري. وقد انتصرت اللجنة بذلك للكونلون انتصارا كبيرا، بحيث في 27 فيفري 1869 وضع الكونت لوهون عريضة يطالب فيها بجملة من المطالب، كانت كلها تخدم المستوطنين وتجاهلت المسلمين، وتحصل لوهون على 129 صوت مقابل 80 صوت في البرلمان²²، وقد طالب لوهون وجول فافر (Jules Favre) من خلالها بضرورة تطبيق الحكم المدني²³، فتمكن بذلك الكولون من تحقيق أهدافهم بحيث أنّ نتائج النقاش البرلماني كانت كلها تخدم مصالحهم، وقد تلاشت بذلك سياسة المملكة العربية²⁴، وأصبح لوهون الناطق الرسمي للكونلون الذين عبروا له بقولهم: "الآن تبدأ مهامك، ستصبح نائبا عنا **"c'est maintenant que commence votre tache, vous allez devenir notre député"**

وبذلك فإنّ تحليل الجماعة وتحديد أسبابها عبر عنه بمنطق الكولون²⁵.

وهكذا فإنّ لجنة لوهون لم تكثر تماما لما أصاب الجزائريين، واعتبرت مصيبة الجزائريين بذلك فرصة خدمت مصالح الكولون "مصائب قوم عند قوم فوائد".

ألقت حكومة الإمبراطور في 5 ماي 1869 لجنة تحقيق أخرى من تسعة (9) أعضاء برئاسة المارشال راندون (Randon) حاكم الجزائر السابق وعضوية عدد من الشخصيات²⁶ البارزة من فرنسا،

إضافة إلى قادة عسكريين وشخصيات معروفة بتعاطفها مع العرب²⁷، و ترأس هذه اللجنة المارشال راندون (Randon) بصحبة ثلاثة عسكريينهم الجنرال "آلار" (Allard) و"ديسفوا" (Le général Desvaux) والكلونيل "جريسلي" (Gresley)، بالإضافة إلى خمسة (05) مدنيين هم السيناتور "أرموند بيبك" (Armand Béhic)، و"فيرديناند باروا" (Ferdinand Baroot)، و"تلابو" (Talabot)، و"قاستميد" (Gastambide)، وشمبلن (Chamblin)، وكان الكتاب (السوكريتاريا) مكونة من "فولد" (Fould)، و"روجينا" (Roginiat)، بمساعدة "تاسان" (Tassin)²⁸.

وقد عاب الكولون عن هذه اللجنة غياب ممثلين عنهم، وكان غياب لوهون بالنسبة لهم مفاجأة مؤلمة²⁹، ولم يمثل المستوطنين سوى شخصية واحدة وهي "فيرديناند بارو" (Ferdinand) اجتمعت هذه اللجنة بين 31 ماي و24 جوان عشرة (10) مرات³⁰، تولى السيناتور أرماند ببيك إعداد التقرير النهائي لها، ومثل دور الحكم بين مختلف الاتجاهات بإعتباره محايد، أو غير متأثر بأي اتجاه³¹، وقد عاجلت اللجنة ثلاث قضايا رئيسية هي النيابة والحكم والاندماج³². وقام السيناتور (Béhic) بتسليم التقرير في 29 جويلية، و تضمن 127 مادة (Article)، انتقدت فيه النظام العسكري وطالبت بإحلال النظام المدني الذي يسيره وزير مقيم بالجزائر³³. ووافقت على أن يكون للكولون حق انتخاب نوابهم، وكذا انتخاب أعضاء المجالس العامة (الولايات) ومجالس البلديات، وأن يكون للأهالي حق التمثيل في جميع المجالس دون حق الانتخاب، وتبقى الإدارة عسكرية لكن المناطق المدنية ستتوسع على حسابها كل خمس سنوات، ودعمت اللجنة الحكم اللامركزي بإعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام بما في ذلك دراسة الميزانية³⁴.

ومن بين أهم ما أقرته إيجاد ولايتين، ولاية مدنية خاصة بالأوروبيين وولاية خاصة بالأهالي، وهكذا فإن مشروع المملكة العربية سيتحقق، وستصبح المكاتب العربية محمية من قبل هيئة تشريعية³⁵. وكانت اللجنة قد وجهت حملة أسئلة مكتوبة إلى النواب الجزائريين "حسين بن بريهمات" عن الجزائر، "المكي بن باديس" عن قسطينة، و"أحمد ولد القاضي" عن وهران، وقد أجاب هؤلاء بكثير من الجرأة والشجاعة والصراحة وحرروا هذه الإجابات في باريس³⁶، وقد بين هؤلاء ممارسات المعمرين التي كانت البلاد مصرحاً لها³⁷.

وقد رفض هؤلاء النواب (بن بريهمات، المكي بن باديس، أحمد ولد القاضي) أن يكون سبب الجعاعة ما يدعيه المستوطنون، من جهل الجزائريين بأمور الفلاحة، كما نددوا ضمناً بممارسة اليهود الربا الفاحش، و إستنكروا تقسيم أراضي الأعراش، أو بيعها للأوروبيين لأن ذلك يشتم الأسرة الجزائرية، كما نددوا بنظام البلديات الذي لا يخدم إلا مصالح الأوروبيين، في حين أن الجزائريين هم الذين يمولونه مادياً (الضرائب)، وأشاروا إلى أن لجنة الكونت لوهون 1868 لم يطلع عليها إلا أقلية من الجزائريين، وأن الأوروبيين تجاوزوا الحد في آرائهم أمام تلك اللجنة، لدرجة أنهم حاولوا أن ينالوا من كرامة الشريعة الإسلامية³⁸.

وفي 9 مارس 1870 صادق مجلس البرلمان على تقرير "بييك" (Béhic)، وأصدر أمراً نص على أن الوضع بالجزائر يستدعي وضع نظام مدني يوفق بين مصالح الأوروبيين والأهالي³⁹.

المطالبة بتكوين لجان برلمانية لتقصي الحقائق واقتراح مشاريع إصلاحية، فكان تقرير بيردو **Burdeau 1891** ، ثم تقرير جونار 1892 مثلاً ، سببا في إصدار قرار من مجلس الشيوخ للقيام بتحقيق واسع في الجزائر⁴⁰.

2_ أهم اللجان في ظل الحكم المدني:

أصبحت الجزائر منذ 1870 خاضعة لهيمنة الكولون الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع، وسعوا لأجل الحصول على المزيد من الامتيازات معتمدين في ذلك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان. وبدأ اهتمام البرلمان بالشأن الجزائري بعد إهمال دام عقودا كان فيها الجزائري تحت رحمة المستوطن وتحت سيطرة حكام عامين كانوا لعبة في أيدي غلاة المعمرين⁴¹، وازدادت في ظل هذه الظروف مأساة الجزائريين الذين لم يجدوا أسلوبا إلا أسلوب العرائض والشكاوى، التي طالبوا من خلالها بلجان تحقيق خلال القرن التاسع عشر وبالأخص مرحلة التسعينات منه. وكان ذلك كنتيجة لصراع حاد داخل البرلمان بين نواب الكولون، والنواب الأحرار الذين جعلوا من مصالح الجزائريين (الأهالي) قضية الجزائر.

وغالبا ما كان هذا الصراع بسبب تنامي هيمنة الكولون وإزدياد استغلالهم لثروات الجزائر، وقد دفع هذا الواقع للبرلمان إلى إصدار قوانين حاول من خلالها الحفاظ على التواجد في الجزائر، ومن أبرز هذه القوانين ، قانون تجنيس الأوربيين المولودين في الجزائر الصادر في 26 جوان 1889⁴².

ولا شك أنّ التخوّف من الكولون الأوربيين خاصة منهم الإسبان مع تزايد أعدادهم⁴³ كان وراء إصدار مثل هذا القانون، ذلك أنّ المخاوف من هيمنة الكولون الأوربيين على الجزائر أخذت في التطور وبرزت معها فكرة الاستقلال الذاتي التي لوّح بها هؤلاء منذ 1870، وهذا ما أوضحه النائب جاستون في إشارته إلى أنّ الاستقلال الذاتي يراد به تنظيم الجزائر مصالحها بنفسها، وأنّ برلمانا كولونياليا وحده يستطيع أن يسنّ القوانين⁴⁴، وفي نفس السياق ذكر رئيس المجلس العام لولاية وهران في 2 أكتوبر 1876 في قوله « إنّ كلمة الاستقلال الذاتي قد أصبحت موضوعة و الذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين »⁴⁵.

لقد كان الصراع البرلماني في كثير من الأحيان ينتهي بقرار إرسال لجان تحقيق، كما طالب النواب الفرنسيون كذلك بضرورة إرسال لجان تحقيق، بدعوى إصلاح شؤون الجزائر معتمدين في ذلك على الشكاوى التي كانت تصل إلى البرلمان من الجزائريين مثل العريضة التي قدمها أعيان

الجزائر للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس في 1878⁴⁶، والتي دعوا من خلالها إلى ضرورة الاهتمام بالعرب بحكم ما يؤدونه من واجبات وما أثبتوه من تفاني في خدمة الإدارة الفرنسية⁴⁷، وكذا العريضة التي قُدمت من قبل أعيان قسنطينة في 10 جويلية 1887 والتي وقع عليها 1700 شخص احتجوا من خلالها على التجنس وطالبوا بإبقاء القضاء الإسلامي⁴⁸.

وقد سجل القرن التاسع عشر محاولات لبعض البرلمانيين لتشكيل لجان تحقيق غير أنّ الكولون تصدوا لها بقوة وأفشلوها ففي 21 ماي 1874 اقترح النائب «دولافرني» **Léonce de Lavergne** تشكيل لجنة تحقيق خاصة تضم عشرين عضو لدراسة الوضع السائد في الجزائر، وإعداد مشروع قانون يتعلق بنظام حكم المستعمرة⁴⁹، وطالب هؤلاء النواب بإقصاء ممثلي الجزائر (نواب الكولون) من عضوية تلك اللجنة، وبعد النقاشات والتعديلات الضرورية تقرر في 18 ديسمبر 1874 اللجوء إلى التصويت لتشكيل اللجنة المذكورة، غير أنّ البرلمان تراجع عن فكرة إجراء التحقيق، وبذلك انتصر نواب الكولون مرة أخرى⁵⁰، وأكدوا على ضرورة دمج الجزائر بفرنسا⁵¹. وبعد أربع سنوات ردّ الكولون بتشكيل لجنة وذلك في 16 فيفري 1878 أرادوا من خلالها الإطاحة بالحاكم العام «شانزي» (**Chanzy**)، وطالبوا بالتقليص من صلاحيات الحاكم العام ويربط كل المصالح الإدارية في الجزائر بالوزارات المعنية في باريس⁵².

وقد أشارت صحيفة «لافيجي آلجيريان» (**La vigie Algérienne**) في عددها 1564 إلى تكوينها بمايلي : «لقد تم تكوين اللجنة البرلمانية الخاصة بالدفاع عن مصالح الجزائريين (الكولون) ومن واجب اللجنة المطالبة بتطبيق كل القوانين المعمول بها في فرنسا»⁵³. وتكونت هذه اللجنة من

شخصيات بارزة في الحكومة والبرلمان الفرنسي منها كرميو (**Crémieux**) (**Leon Gambita**) ليون جمبيتا «جول فافر» (**Jules Favre**) «لويس بلان» (**louis Blanc**) «ألبير جريفني» (**Albert Grévy**)⁵⁴

لقد ذهب بعض النواب المكونين لهذه اللجنة إلى حد المطالبة بإلغاء منصب الحاكم العام، وبعد سنة من تشكيل هذه اللجنة نظم الكولون قافلة برلمانية استطلاعية، لقيت ترحيب الحاكم العام الجديد

ألبير جريفني⁵⁵ الذي عيّن بدلا عن «شانزي» (**Chanzy**)

وكان ذلك دليلا آخر على ضغط نواب الكولون داخل البرلمان. إنطلقت القافلة البرلمانية كما

وصفها "بول بورد" (**Paul Bourde**) وهو صحفي عن صحيفة (**Moniteur Universel**)

والذي كان ضمن المشاركين في القافلة في 22 سبتمبر 1879 من مدينة مرسيليا في اتجاه مدينة الجزائر، على متنها مجموعة كبيرة من البرلمانيين منهم السيناتور

لوليفر (Le lievre) عن الجزائر و"لوسات" (Lucet) عن قسنطينة و"شوفاسيو" (Chevassieux) عن "لالوار" (La loire) رفقة مجموعة كبيرة من الصحفيين⁵⁶.

استغرقت هذه الجولة أربعة أسابيع بين سبتمبر وأكتوبر، وضمت 25 نائبا فرنسيا بمعية "جيرد" كاتب الدولة المساعد للشؤون الداخلية الفرنسية⁵⁷، وكان مشروع هذه الرحلة البرلمانية التي هو نائب عن مدينة قسنطينة هو الحصول على المزيد (Thomson) حضر لها السيد "تومسون" من الامتيازات لصالح الكولون في الجزائر⁵⁸.

ورغم أن هذه القافلة لم يكن لها شكلا رسميا غير أن سكان الجزائر (المسلمين) استقبلوها بحفاوة لا نظير لها في كل المناطق التي حلت بها⁵⁹، رغم أنّ نشاطها اقتصر على مقابلة المعمرين والمنتخبين فقط، وكانت في واقع الأمر نزهة أراد من خلالها نواب الكولون إغراء وإقناع الـ 25 نائبا بضرورة الاستجابة لمطالبهم وتحقيق مشاريعهم بما فيها ربط المصالح الإدارية الجزائرية بالوزارات المعنية في باريس، وكذا تقليص صلاحيات الحاكم العام وغيرها من المطالب التي تضاعف من امتيازات هؤلاء الكولون على حساب الجزائريين (الأهالي) الذين تجاهلتهم هذه القافلة رغم أنهم عبروا بطرق مختلفة عن خمرهم بما فيها المقاومة. حيث تزامنت هذه الزيارة الإستطلاعية مع إنتفاضة الأوراس 1879، (Code de L'indigénat) فاستغل الكولون ذلك للمطالبة بالمزيد من الإجراءات القمعية في الجزائر، وهذا ما سيحصلون عليه في 1882 بإصدار "قانون الأهالي"

ونتيجة لهذه القافلة تمكّن الكولون من الحصول على مساندة هؤلاء النواب خلال الحملة التي خاضوها سنة 1880 لمضاعفة عدد نوابهم في البرلمان⁶⁰ في 22 أبريل 1880 طالب أحد النواب في مجلس الشيوخ وهو "الكونت دوسفيل"، مناقشة السبل الكفيلة بتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بتسيير الشؤون الجزائرية. وفي 15 نوفمبر 1880 تكونت لجنة من 20 (Le Comte d'Haussonville) عضوا منهم 11 عضوا كانوا ضمن اللجنة البرلمانية التي زارت الجزائر سنة 1879 ومن بينهم كاتب الدولة المساعد "جيرد".

2

(Gired) ، وكان تكوين هذه اللجنة حسب صحيفة "Le Petit colon"

دليل على اهتمام الحكومة بإعادة تنظيم شؤون الجزائر، وقد أكدته الرسالة التي بعث بها وزير الداخلية (Constans) إلى النواب والبرلمانيين الجزائريين يقترح

عليهم أن يكونوا ضمن اللجنة البرلمانية الخاصة (Extra Parlementaire)

المكلفة بتحضير مشروع قانون لتنظيم الجزائر. والتي جاء فيها "بناء على التقرير الذي قدمه الحاكم العام، والمتضمن اقتراحات تخص التنظيم الإداري للمستعمرة (الجزائر)، والذي يقترح فيه تعيين لجنة برلمانية تكلف بإعداد مشروع لذلك، وبعد دراسته تمّ عرضه على رئيس الجمهورية الذي وافق على تكوين هذه اللجنة التي ستتكون من أعضاء من البرلمان، ومن الإدارة وممثلين عن الوزارات المعنية، وهي المالية والأشغال العمومية والزراعة والتجارة والبريد والتلغراف"⁶¹، وقد عقدت هذه اللجنة أولى اجتماعاتها برئاسة وزير الداخلية "كونستنس" الذي أشار إلى ضرورة ربط مصالح الجزائر بالوزارات في (Constans) فينسا.

أطلق الكولون مرّة أخرى مبادرة جديدة في أبريل 1887 حيث نظموا لجنة مكوّنة من ثلاثة وزراء وحوالي مائة بين نائب وموظف سامي، كلّفوا بالقيام بتحقيق رسمي حول التقدم الذي حققه التعليم العمومي، وتطوير شبكة السكة الحديدية والتلغراف. عرفت بـ"القافلة البرلمانية الكبرى"⁶² وكانت الجزائر في هذه المرحلة تشهد مقاومة بوعمامة، هذه المقاومة التي عرقلت مشاريع الإستعمار في الجنوب خاصة منها مدّ السكة الحديدية والتلغراف، وهذا مادفع بالاستعمار خلال التسعينات -عهد كمبون- إلى إنتهاج أساليب جديدة أكثر دبلوماسية في التعامل مع هذه المقاومات من بينها عرض الأمان على بوعمامة⁶³. كان الهدف من وراء تكوين هذه القافلة البرلمانية دفع المجلس التشريعي لقبول مشروع القرض المالي الذي طالب به "تيرمان لويس" (Louis Tirman) والمقدر بـ 50 مليون فرنك،

وكعادتهم إستغل الجزائريون (الأهالي) مجيئ هذه اللجنة لتقديم عرائضهم وشكواهم، ففي منطقة القبائل تظاهر السكان عند مرور القافلة وإشتكوا من إرتفاع الضرائب، مما دفع ببعض منهم إلى المطالبة بتطبيق سياسة أكثر ليبرالية في صالح الأهالي، وطالب البعض بتجنيسهم، في حين ألزمت الغالبية الصمت⁶⁴ وكنتييجة لهذه اللجان إزدادت إمتيازات الكولون وإزداد نفوذهم في البرلمان حيث وجدوا الدعم من قبل النواب .

الملاحظ إذن أنّ أغلب الجان التي تكونت والتي توافدت على الجزائر كانت كلها تخدم مصالح الكولون، وتتجاهل تماما مصالح الأهالي، وأغلبها لم توجه أي إهتمام لمصالح الجزائريين

(الأهالي)، بل على العكس جعلت منهم وسيلة لإثبات حق الكولون مثلما رأينا مع اللجنة التي كوّنوها الكولون في 1879 والتي كانت إحدى نتائجها سن قانون الأهالي.

وكانت الأوضاع التي تعيشها الجزائر كلها تنبؤ بخطر ضياع الجزائر من فرنسا⁶⁵. وقد تدعمت هذه المخاوف عن طريق العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي كان يرسلها الجزائريون إلى البرلمان، والتي كثيرا ما طالبوا فيها بحان تحقيق إضافة إلى استمرار المقاومة، لذلك فابتداء من مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر (1890) بدأ التحول يسجل في السياسة الفرنسية، خاصة على مستوى البرلمان وغرفة الشيوخ⁶⁶ إتجاه قضايا الجزائريين (الأهالي) خاصة بعد التقارير التي قدمها كل من بيدو (Burdeau) 1891 وجونار (Jonnart) 1892، وكلها توجهت بالنقد لسياسة الإدارة، وأثارت حفيظة مجلس الشيوخ ومخاوفها⁶⁷، خاصة ما تعلق بالفضائح التي ارتبطت بأسماء مشاهير من غلاة المعمرين، مثل ما عرف بفضيحة "فوسفات تبسة".

وقد أدّت هذه التقارير وهذا النقاش البرلماني إلى استقالة الحاكم العام "تيرمان" (Tirman) وتعيين من جهة وقرار مجلس الشيوخ إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر من جهة أخرى حاكم آخر هو "جول كومبون" (Jules Cambon)

في 16 مارس 1891 عرفت بلجنة مجلس الشيوخ وأطلق عليها كذلك إسم لجنة 18 تعبيرا عن عدد أعضائها⁶⁸. وترأسها جول فيري بناية بارتيلو وكتابة فرانك-شفو وبوليات وكانت تضم مدنيين وعسكريين⁶⁹.

وبالمقابل أعربت غرفة النواب عن عدم رضاها لبرنامج مجلس الشيوخ بمعاينة القضايا الجزائرية، فكلفت لذلك النائب بيردو (Burdeau) بمهمة إعداد تقرير عن ميزانية الجزائر، وأصبحت لذلك الجزائر محل اهتمام الغرفتين .

لقد قررت اللجنة استقصاء الآراء عن طريق استبيان نشرته ابتداء من أبريل 1891، اهتم بموقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية، وقضايا الاستيطان، والميزانية المحلية والتعليم العمومي والتقسيم الإداري للجزائر، وكذا مسائل التمثيل النيابي للمسلمين واحتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى وتجنيسهم، خاصة منهم سكان القبائل⁷⁰. تضمن هذا الاستبيان 12 سؤالا يدور حول المسائل التي تشغل الجزائريين والكولون معا⁷¹. وفي نهاية مارس 1892 قررت لجنة مجلس الشيوخ إرسال لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء برئاسة "جول فيري" استغرق عملها 53 يوما وذلك من 19 أبريل إلى غاية 4 جوان 1892 قطعت فيها 4000 كلم⁷².

وقد عبّرت اللجنة عن اندهاشها من الإجماع الذي لمسوه أينما نزلوا فيما يتعلق بأوضاعهم المتدهورة، وعن إفلاسهم وفقرهم، وعن رفضهم التجنس والخدمة العسكرية الإجبارية وكذا التعليم الإلزامي، ورغبتهم في الحفاظ على أحوالهم الشخصية، وبإعادة قضائهم وإعادة الصلاحيات لمستشاريهم البلديين⁷³.

صُنفت لجنة جول فيري المعروفة بلجنة 18 بأنها أهم لجان القرن التاسع عشر التي توافدت على الجزائر، وبكونها اللجنة الوحيدة التي تعرضت في دراستها وتقاريرها إلى قضايا الجزائريين (الأهالي)، وقد طُرحت نقاشاتها لأزيد من سبع سنوات 1891-1897 (فترة حكم جول كمبون)، غير أنّ الملاحظ أنّ هذه اللجنة تكونت في ظل ظروف خاصة كانت تعيشها السياسة الإستعمارية عموما والفرنسية خصوصا، منها الصراع على إحتلال إفريقية، والموقف من العالم الإسلامي، إلى جانب التطور الصناعي والسكاني للدول الاستعمارية⁷⁴، الذي كان يحتاج إلى نوع من الاستقرار في داخل المستعمرات وهذا مارّكت عليه سياسة جول كمبون مباشرة بعد توليه الحكم.

وكان موقف الكولون معارضا تماما للجنة جول فيري لجنة 18 منذ البداية، وقد عبروا على ذلك بتصريحات معادية منها "إنّ الجزائر لتهزأ بالسيد فيري ، ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف..."

ومن جهتها دعمت الصحف والمجلات موقف المستوطنين، فالجريدة "الجزائرية التونسية"

(La Revue Algérienne et Tunisienne) ، كتبت في عددها الثامن معبرة

عن موقفها تجاه اللجنة ونوابها ماييلي "العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحنا، وقد تجرأ البعض مقارنته بإخواننا من الألمان والفرنسيين الذين خضعوا لسيطرة الألمان.

وكان موقف الجزائريين من لجنة جول فيري أكثر وضوحا وربما كان ذلك بحكم الاهتمام الذي أولته هذه اللجنة لهم من خلال إدراج أسئلة خاصة بهم في الاستبيان الذي تضمن 12 سؤالاً. وهذا ما دفع بالجزائريين ربما لاستغلال الفرصة وطرح انشغالاتهم بحرية أكثر، وقد تجلّى ذلك من خلال العرائض التي جمعت هذه الانشغالات.

ومن أبرز العرائض التي قدمها الجزائريون للجنة جول فيري عريضة سكان مدينة تلمسان وقسنطينة ، أشار أعيان مدينة قسنطينة في إجاباتهم عن استجواب اللجنة البرلمانية إلى أوضاع الجزائريين المسلمين، وقد شبهوهم بالأنعام التي يعجز الراعي عن رعايتها، إشارة إلى هيمنة

الكولون على القرار السياسي في الجزائر⁷⁵، وأشاروا من خلالها كذلك إلى وطأة الضرائب وقانون الأنديجينا، وطالبوا بانتخاب نواب يمثلون الجزائريين وينقلون مشاغلهم إلى المجالس العليا⁷⁶.
وقد طرح حميدة بن باديس في تقريره عن حالة الجزائر نفس الانشغالات التي طرحت في باقي العرائض. و نُشر هذا التقرير في جريدة الشهاب الجزء الثالث، المجلد الثالث عشر في مقال حمل عنوان "بين الماضي والحاضر، شكوى الجزائر وبلواها منذ ست وأربعين سنة". وقد نشر تزامنا مع زيارة "موريس فيوليت" للجزائر سنة 1937 على رأس لجنة برلمانية⁷⁷، وهذا دليل على مواصلة الجزائري مقاومة للسياسة الإستعمارية. في حين يظهر أن نفوذ وهيمنة الكولون بقيت متواصلة ومستمرة إلى غاية القرن العشرين.

الهوامش :

- 1- بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، لبنان، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص.121
- 2 - سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"، (ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982)، ص 97.
- 3- نفسه، ص 97؛ أنظر أيضا محمد العربي الزبيري، «المقاومة في الجزائر 1830-1848»، مجلة الأصالة ع 29-30، جانفي-فيفري، الجزائر 1976، ص16؛ بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، ص.121.
- 4- سعد الله : المرجع السابق، ص103.
- 5 - بوعزيز: سياسة نابليون الثالث، (الثقافة : وزارة الثقافة، الجزائر). - ع50، مارس-أفريل 1979. ص22.
- 6- DESCHAMPS Paul et Autres : Les Colonies et la vie Française pendant Huit siècle, paris,Ed, Firmin – Didot, 1933. p179
- 7- Jean – Jacques JORDI, et Jean Louis PLANCHE :1860.1930, une certaine idée de la construction de la France, (Ed, Autrement -Collection Mémoires,Paris 1999), p27
أنظر أيضا شارل روبر آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ص57
- 8- أحمد شقرون: دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر مجلة المصادر ع 17، السداسي الأول، ص 105.
- 9- Jordi, OP.Cit, p17
- 10- كان يقوم عليه رؤساء الكبار من أصدقاء نابليون III، الذين منحت لهم إمتيازات ضخمة في الجزائر لاستثمار رؤوس أموالهم، كما منحت لهم أراضي شاسعة إنتزعت من الجزائريين. انظر Jordi, OP.Cit, p17
- 11- شقرون: نفس المرجع، ص 105.
- 12- آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر، ط2، د م ج، 1982، ص58. أنظر أيضا Jean - philippe SECHAUD :Année de L'algérie Université (Lumière Lyon, 2003), p09

- 13- **YACONO** Xavier : Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954, Versailles, Ed - L'Atlantique , S.D., p161. voir aussi **DECHAMP** .OP.Cit, p180
- 14- **بوعزيز**، المرجع السابق ، ص21؛ أنظر أيضا **سعد الله**: نفس المرجع، ج2، ص24؛ **شارل روبيير آجيرون**: نفس المرجع ص60، **DECHAMP** .OP.Cit, p181
- 15- **YACONO**: OP.Cit, p163
- 16- **AGERON** : Politiques coloniales au Maghreb, Collection Hiér., Paris 1972. p69
- 17- **بوعزيز**: سياسة نابليون III، ص21 أنظر أيضا .
- 18- **DECHAMP** .OP.Cit, p181 voir aussi **YACONO**: OP.Cit, p163
- 18- **DECHAMP** .OP.Cit, p181 ، voir aussi **YACONO**: OP.Cit, p16
- 19- **بوعزيز**: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص187.
- 20- **يحيى بوعزيز**: نفس المرجع ، ص187 أنظر أيضا ، **YACONO**: OP.Cit, p77
- 21- **AGERON** : Politiques coloniales, p77
- 22- **AGERON** : OP.Cit, p78
- 23- **YACONO**: OP.Cit, p177
- 24- **Annie REY Goldzeiguer** : Le Royaume Arabe, la politique Algerienne de Napoléon III 1861,1870, Alger ,Ed, SNED, 1977 : 659
- 25- **Ibid**, p657
- 26- **بوعزيز**: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص170 أنظر
- 27- **REY** : OP.Cit,p 66 Voir aussi **YACONO**: OP.Cit, p177
- 27- **CH.A.JULIEN** : Histoire de L'Algérie Contemporain (la conquête et les debuts de la colonisation 1827-1871), Alger, Ed, Casbah, 2005. p 443
- 28- **REY** : OP.Cit,p 660 .
- أنظر أيضا **بوعزيز**، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص170.
- 29- **REY** : OP.Cit,p 661
- 30- **AGERON** : Politiques coloniales, p79
- 31- **بوعزيز**: نفس المرجع ، ص188.
- 32- **سعد الله**: نفس المرجع، ج1، ص162.
- 33- **AGERON** : OP.Cit, p80
- 34- **سعد الله**: الحركة الوطنية، دار البصائر، الجزائر، ط 2007، ج1، ص162.
- 35- **REY** : OP.Cit,p 663
- 36- **سعد الله** ، نفسه، ص170.
- 37- **محمد بن الشوش**: الغزو الفكري للجزائر 1830-1870، **مجلة المصادر** : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر (السداسي الثاني 2008) ع، 18 ص108.
- 38- **بوعزيز**: مجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19، مجلة الأصالة ، ع33، سنة5، ماي 1976 ، ص15.

39- بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص191.

40- أجبيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 84.

41- سعد الله: الحركة الوطنية، ج 1، ص525.

42- RENANDOT Françoise, L'histoire des Français en Algérie 1830-1962, Ed, Robert Laffont, 1979.: op.cit,p88

43 - وصل عدد الإسبان بالجزائر سنة 1901 إلى 155 ألف نسمة ووصل عدد الإيطاليين إلى 39 ألف نسمة أنظر :

YACONO , op cit , p217 .

44- صالح عباد : المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص98.

45- نفسه ، ص99.

46- استغل وفد من من أعيان الجزائر زيارته لباريس بدعوة من سلطات الاحتلال لحضور حفلة إفتتاح معرض باريس الدولي في

1878، ليقدموا عريضة تضمنت عدّة مطالب منها إنتخاب ممثلين للأهالي في المجالس .

47- فنّان: نصوص سياسية نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر ، 1830-1914، د.م. ج ، الجزائر ، 2009،

ص 174 ،

48- نفسه: ص197.

49- J, Le Tell , Journal politique et des intérêts coloniaux, Dépêches télégraphiques, SN , 21 mai , 1874

50- أجبيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، نر محمد حاج مسعود وأ. باكلي الجزائري، ط1، دار الرائد

للكتاب 2007 ج 1 ، ص 783،

الجزائر، ط1، دار الرائد للكتاب 2007 ج 1 ، ص 783.

51- J , Le tell , OP.CIT.

52- أجبيرون : نفس المجمع، ص 784 .

53- J , La vigie Algérienne , N° 1564,(sixième année) ,17 Février 1878

54- بقية الأعضاء المشاركين في هذه اللجنة هم كالتالي : Le Blond – Gazot – Arago – Pelletan – Horace

de Choiseul – Schoelcher – Krantz –Massot – Peyart – Floquet – Bozerian – Testelin – Béranger Menier – Ferouillat – Cordier – Henri Brisson – Madier de Montjau – Paul

Bert – Martin Nadaud – Margne –Laisant –Edouard Lockroy – Bertholon – Laglois –Foucher de Careil- Léon journaul – Deufert –Ro J , La vigie Algérienne , 19 Février 1878 N °1566

55- أجبيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1 ص785.

56- Paul BOURDE ; A travers L'Algérie , souvenirs de l'excursion parlementaire

, septembre – octobre 1879, Ed,G, Charpentier , Paris, 1880, p 1

57 - أجبيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1، ص 785.

58- BOURDE , OP.Cit, P 02

Ibid, p2 - 59

60 - آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 785.

61 - J , le petit colon ,la réorganisation algerienne, , 900 ,25 Novembre 1880

62- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص788

63 زوز : : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، الجزائر: د.م. ج ، 2007، ص93

64- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1 ، 792

65- DESCHAMPS :l OP.Cit , p207

66- بن داهة: الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962، الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، 2008 ج 2، ص 107.

67 - آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص84. أنظر أيضا

RENANDOT : op.cit , p88 ; voire aussi YACONO, op.cit p 213

68- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص801؛ وانظر كذلك بن داهة: المرجع السابق، ج 2، ص107

69- سعد الله: الحركة الوطنية، الجزء 1، ص526.

وقد ذكر عمار بوحوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر تكوين لجنة 18 في مارس 1891 (ص188)، مثلما ذكر آجيرون: نفس المرجع، ج 2، ص802 ذلك، غير أن بوحوش يذكر تاريخ تعيين جول كمبون 16 مارس 1891 في حين ذكر آجيرون تاريخ تعيينه في 10 أبريل 1891 وهو نفس التاريخ الذي أشار إليه Yacono في كتابه " Histoire de l'Algérie".

70- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص813. أنظر أيضا Deschamps : OP.Cit p207

71- سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص526

72- آجيرون: نفس المرجع، ج1، ص819.

73- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1، ص820

74- سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص526

75 - قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، ص215

76 - نفسه، ص218.

77- نفسه، ص226